

انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدى فى الجزائر

بلعزوز بن على (*)

Abstract

The effect of the economic reform on the monetary equilibrium in Algeria

The transition from an administrated and centralized economic system to a market economy own has had a tremendous effect on the economic equilibrium.

However, this transition is due to the accumulation of unsuccessful economic policies, and therefore, a response to the needs of integration in the economic globalization.

In this respect, our research aims at studying and analyzing the most important indicators of internal and external economic equilibrium generated by the economic reform, which preceded the oil crisis of 1986.

Yet, the emphasis is on the economic reforms established with the assistance of international monetary institutions according to the agreement concerning the program of the structural adjustment during the period between 1994 - 1998.

The research shows that the controls of the monetary expansion, and the increase of inflation are indicators of the internal monetary equilibrium.

The regression of the foreign debt, the decrease of the ratio of the debt services, the increase of the foreign reserve fund and the stability of the price of exchange are indicators of the external equilibrium.

In fact, the economic development witnessed is essentially due to the efficiency of the economic performance and the financial rationalization, which in turn, are the result of the fluctuation of the hydrocarbon prices on the international market.

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس - جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف - الجزائر

انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر

مقدمة:

إن انتقال الجزائر من اقتصاد اشتراكي موجه إلى اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ اقتصاد السوق، كانت له انعكاسات وآثار على التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة وأن هذا الانتقال كان من جهة نتيجة حتمية لتراكم سياسات اقتصادية فاشلة، ومن جهة أخرى، هو استجابة لمتطلبات الاندماج في العولمة الاقتصادية.

لقد أحدث اعتماد تمويل اقتصاد الجزائر على ريع البترول، أزمات خانقة اختلالا عميقا في مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، نتيجة الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط سنة ١٩٨٦، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، ومن ثم القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، بهدف إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد وتنويع المصادر، بغية تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي والاستقرار النقدي الخارجي.

وفي سياق هذا الطرح، فإن بحثنا يهدف إلى دراسة وتحليل أهم مؤشرات التوازنات النقدية الداخلية والخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي أعقبت هذه الأزمة، خاصة فترة الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد من سنة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨.

ويتمحور البحث حول سبعة موضوعات: معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاشتراكي، النظام النقدي في إطار الانتقال للاقتصاد السوق، أهداف السياسة النقدية وبرنامج التعديل الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية، تطور الكتلة النقدية وعناصر مكوناتها، معدل الفائدة وعلاقته بالتضخم، نظام سعر الصرف، تطور المديونية الخارجية وخدمات الدين.

إن الإحصاءات والبيانات التي اعتمدنا عليها في معالجة البحث قيد الدراسة كان مصدرها الأساسي البنك الجزائري ومجلة (MediaBank)، والديوان الوطني للإحصاء



(ONS)، على اعتبار أنهم أكثر المؤسسات مصداقية واحتكاراً للمعطيات الخاصة بهذا الموضوع.

١- معالم السياسة النقدية في ظل اقتصاد اشتراكي.

يمكن ربط مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر تبعاً لمراحل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينيات ضمن ثلاث مراحل أساسية هي:

١-١ مرحلة الستينات ١٩٦٢-١٩٧٠: تبنت الجزائر عادة الاستقلال نمط التسيير المخطط مركزياً، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، فحيدت السياسة النقدية وهمش دور البنك المركزي، وتم الاعتماد على الخزينة العامة في تمويل مختلف المخططات الاستثمارية للمؤسسات العمومية. ولقد طبق هذا النمط في اقتصاد يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي، أو ما يسمى باقتصاد الاستدانة.

وبصفة عامة تميز هذا الاقتصاد بعدم مرونة أسعار الفائدة، وبإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان وانعدام أو ضعف نمو أسواق رؤوس الأموال. فإذا كان بالإمكان التحقق من ذلك في ظرف يسوده النمو، فإن ذلك غير مؤكد تماماً في ظرف تراجع النشاط الاقتصادي، إذ قد يزيد ارتفاع مستوى المديونية من خطر عدم ملائمة المؤسسات الإنتاجية، وما ينتج عن ذلك من أثر سلبي على النشاط الاقتصادي.

ولقد تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتخليص البلاد من الوصاية الاستعمارية.

والنتيجة المستخلصة من هذه المرحلة هو أن السياسة النقدية لم تكن ذات معالم بارزة وواضحة، بل يمكن القول إن هذه الأخيرة كانت مهمشة ومغيبية، حيث ذهبت السلطات النقدية آنذاك في قانون المالية لسنة ١٩٦٥ إلى وضع البنك المركزي تحت وصاية وفي خدمة الخزينة يمنحها من التسيقات والقروض ما تحتاجه دون قيد أو شرط.

أنشأت الجزائر خلال هذه المرحلة منظومة مصرفية وطنية تتكون من ثلاثة بنوك تجارية ومؤسسة شبه مصرفية وبنك متخصص، كما عملت السلطات النقدية على تخصيص نشاط كل بنك في مجال معين، إلا أن مهام تلك البنوك كثيراً ما تداخلت وتعارضت فيما بينها، مما أثر سلباً على مساهمة كل بنك في تمويل الاستثمارات المبرمجة والمخططة - رغم أن تمويل تلك الاستثمارات كان على عاتق الخزينة - بينما اقتصر نشاط البنوك في منح القروض قصيرة الأجل، أي أن البنوك لم تكن سوى - مجرد شبابيك - وسيط بين الخزينة والمؤسسات العمومية.

٢-١ مرحلة السبعينات ١٩٧١-١٩٧٩: تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠-١٩٧٣) والثاني (١٩٧٤-١٩٧٧) وجاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام مقيد للتجارة الخارجية.

في هذه المرحلة بدأ إخضاع دور النقد لسياسة الميزانية، حيث تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، إذ أنه بعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي، وهو يقوم على تصور مزدوج للتسيير النقدي فهو مبنى من ناحية على الاعتقاد بمبدأ "حيادية النقد" وثانياً على استخدام أسلوب التوزيع الإداري للقروض، فأصبحت بعد ذلك

سلطة تسيير النقد والقرض في متناول وزارة المالية، وقد تأكد هذا في قانون المالية لسنة ١٩٧٧، حيث حدد أنماطا ثلاثة لتمويل المخطط، من بينها إعادة الخصم الآلى لقرض متوسط المدى الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية.

ولقد كرس التسيير المالى المتضمن فى الإصلاح المالى لسنة ١٩٧١ سيطرة التخطيط الكمى، وإخضاع كل الظواهر المالية والنقدية له، وهكذا انعدم التسيير الكمى للنقد كما أن حجم القرض الضرورى لتمويل برنامج الإنتاج يتحدد باحتياجات المؤسسات ضمن المخطط التنموى المبرمج.

وزيادة على ذلك، أجبرت المؤسسات العمومية على توطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد من بين البنوك العمومية القائمة، كما اجبر القانون المؤسسات المصرفية والمالية على الاككتاب فى سندات الخزينة، ومنه فقد كانت المؤسسات العمومية تمول رأسمالها العامل بالقروض المصرفية، وبشكل آلى مما أدى فى آخر المطاف إلى ارتفاع محسوس فى مديونيتها قصيرة المدى تجاه البنوك التجارية، التى بدورها ارتفع طلبها لإعادة التمويل لدى البنك المركزى.

وهكذا انتقلت السلطة النقدية وبالتالى القرار النقدى إلى وزارتى التخطيط والمالية، ولم تسند إلى البنك المركزى سوى المهام التنفيذية العادية، كإعداد وتسيير الإحصاءات النقدية، كما لم يترك للنقد أى دور فعال فى النشاط الاقتصادى فى ظل نظام الأسعار المسيرة إداريا، وعلى الصعيد المؤسسى، فقد امتزجت مهام البنك المركزى بمهام البنوك التجارية فى التمويل النقدى للنشاط الاقتصادى والكل تحت سلطة هيئة نقدية ممثلة فى وزارتى، التخطيط والمالية، فأصبح النظام المصرفى ذا مستوى واحد، مثلما هو الحال فى الاقتصاديات المخططة مركزيا.

٣-١ مرحلة الثمانينات ١٩٨٢-١٩٨٩: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادى مع بداية الثمانينات، وقد تزامنت مع الخطط الخماسى الأول (٨٠-١٩٨٤)، حيث

تم في سنة ١٩٨٣ إعادة هيكلة ١٠٢ مؤسسة عمومية، ليصبح عددها ٤٠٠ مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي، وفي سنة ١٩٨٦ تم إصلاح القطاع الفلاحي، بتخصيص مزارع الدولة وتنظيمها في شكل تعاونيات خاصة.

ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، بل مس كذلك القطاع المصرفي بإنشاء بنكين جديدين: بنك للتنمية الريفية وبنك للتنمية المحلية، فأصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية، ولكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بدور المصارف.

وفي سنة ١٩٨٦ صدر قانون بنكي جديد، يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين (كما هو عليه الأمر في اقتصاديات السوق)، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ ١٩٨٧، كما ساهم في تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على إعادة الخصم.

وهكذا أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، وفي شهر مايو من سنة ١٩٨٩، عدلت معدلات الفائدة برفع سعرها الاسمي، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك.

وعرف الإصلاح الهيكلي مرحلة نوعية هامة سنة ١٩٨٨، فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، على اعتبار أن قانون ١٩٨٨ يعتبر

مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية، وهذا ما أدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية، كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض والهيئات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والسوق الخارجية، وفي ذات الوقت ألغى التوطين الإلزامي الوحيد، كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ليوكل ذلك للنظام المصرفي، فكان هذا انطلاقا لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعراف الاقتصادية ودور الدولة في تمويل تراكم راس المال. ومن هنا يمكن القول إن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة ١٩٨٨.

٢- إعادة هيكلة النظام النقدي والمصرفي:

وضع قانون القرض والنقد النظام المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعرافا اقتصادية مستقلة. كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة لغاية ١٤/٤/١٩٩٠ وفق جدول يمتد على ١٥ سنة. وإلغاء الإلزام من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.

١-٢ مبادئ قانون القرض والنقد: يعتبر القانون ١٠-٩٠ المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيًا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وهو من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدى لسنة ١٩٨٦ والقانون المعدل ١٩٨٨.

فقد حمل فى طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفى وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام فى المستقبل، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول أن نتعرض لها فى النقط التالية:

١- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، أى تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمى حقيقى فى هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل إن الهدف الأساسى هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. وقد تبنى قانون النقد والقرض، مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، ويعنى ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمى من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءً على الوضع النقدى السائد، والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها.

إن تبنى مثل هذا المبدأ فى قانون النقد والقرض، يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلى:

- استعادة البنك المركزى لدوره فى قمة النظام المصرفى والنقدى، واستعادته لمسؤوليته الكاملة عن تسيير السياسة النقدية.

- إرجاع العملة (الدينار) لوظائفها التقليدية، وتوحيد استعماله داخليا وخارجيا بين المؤسسات العمومية، والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- توفير وسائل عديدة للضبط الاقتصادي، المتمثل في تحريك السوق النقدية وتنشيطها، وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها.
- تسهيل منح القروض بدون تمييز، بين المؤسسات العامة والخاصة.
- إعطاء سعر الفائدة دوراً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض، حيث يسمح هذا القانون بمرونة نسبية في تحديده.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر الذي أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلاً بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائماً على بعض القواعد. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المترتبة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة، كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان: كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضاً كبيراً على مستوى نظام التمويل، فجاء قانون النقد والقرض لحل هذه المشكلة حيث أبعدت

الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليقى دورها مقتصرأ على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

وعليه أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض فى إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هذين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية، لوظائفها التقليدية والمتمثلة فى منح القروض.

- تراجع التزامات الخزينة فى تمويل الاقتصاد.

- أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

د- وضع نظام مصرفي على مستويين: كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض فى التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي. فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط فى اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه فى السياسة النقدية.

٢-٢ أهداف قانون القرض والنقد: يمكن التعرض باختصار لأهم أهداف قانون ٩٠-١٠:

- وضع حد لكل تداخل إدارى فى القطاع المالى والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي فى تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطنى.

- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).

وأخيرا يمكن القول إن قانون القرض والنقد قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

٣- الإصلاحات الاقتصادية مع مؤسسات النقد الدولية:

تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفترتين أساسيتين: الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة يمكن أن نطلق عليها الإصلاحات الذاتية، والثانية الإصلاحات في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

٣-١ الإصلاحات الذاتية ١٩٨٩-١٩٩٣: بعد الصعوبات المالية والنقدية التي واجهت الجزائر نتيجة تراجع مداخلتها من الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات، حاولت القيام بإصلاحات هيكلية مالية واقتصادية، بغية التحول العميق في السياسة النقدية والمعاملات الخارجية، وذلك لتجسيد الأهداف المنشودة المتمثلة - خاصة - في القضاء على الاختلال في التوازن الاقتصادي، والذي لم تستطع معه الإصلاحات المتعاقبة والبرامج المخططة تصحيحه. وقد شملت السياسة النقدية إجراءات تتعلق - خاصة - بأسعار الفائدة وسعر الصرف وتنظيم القطاع المصرفي والمالي، وخاصة ما يتعلق برفع احتياطات الصرف وتعديل ميزان المدفوعات.

و تنفيذًا لذلك دخلت الجزائر في مفاوضات - سرية - مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات. وقد وقعت على اتفاقيتين: Stand by الأولى في ٢٨ فبراير ١٩٨٩، و Stand by الثانية في ٣ يونيو ١٩٩١ وكان الاتفاق يهدف

إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن شروط أهمها:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- الحد من التضخم وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار.

وبقى الاختلال في التوازنات المالية والنقدية الداخلية والخارجية بسبب العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع نسبة خدمات الدين الخارجي وتراجع قيمة الصادرات. ثم إن ارتفاع نسبة البطالة وانكماش الأداء الاقتصادي للمؤسسات، وارتفاع التكلفة الاجتماعية للإصلاحات، أضف إلى ذلك تفاقم الأزمة السياسية والأمنية، دفع برئيس الحكومة آنذاك "عبد السلام بلعيد" بالتراجع عن الإصلاحات وإلغاء بنود الاتفاق.

٢-٣ برنامج التعديل الهيكلي ١٩٩٤-١٩٩٨: بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية، كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي يمتد على مرحلتين: الأولى ٢٢ مايو ١٩٩٤-٢١ مايو ١٩٩٥، والثانية ٢٢ مايو ١٩٩٥-٢١ مايو ١٩٩٩. وعلى اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

ودون الدخول في تفاصيل الاتفاقية فإنه يمكن إيجاز أهم أهداف الاتفاق في النقاط التالية:

- رفع نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة ٣% سنة ١٩٩٤، و٦% سنة ١٩٩٥.

- خفض توسع الكتلة النقدية من ٢١% سنة ١٩٩٣ إلى ١٤% سنة ١٩٩٤.
- تخفيض قيمة الدينار بحوالى ٤٠,١٧% فى أبريل ١٩٩٤ (١ دولار مقابل ٣٦ دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف فى السوق السوداء.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى ١٥%.
- جعل معدل تدخل البنك الجزائرى فى السوق النقدية عند مستوى ٢٠%.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ضرورة تطوير السوق النقدى و المالى مع زيادة رأس مال البنوك.

فى النهاية نذكر أنه ابتداء من سنة ١٩٩٤، حيث دخلت الجزائر فى تنفيذ الاتفاق السنوي حول برنامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي، أصبح دور السلطة النقدية وبالتالي دور السياسة النقدية عنصرا من عناصر السياسة الاستقرارية المسطرة فى هذا البرنامج. كما أن هدف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها محددة بالتوافق الكلى مع تلك التي تخص السياسة المالية والأداء اليومي لعملية التثبيت ويتم بتنسيق كامل بين الدائرتين النقدية والمالية.

٤- الكتلة النقدية:

لا شك أن النهج الذي اعتمده الجزائر فى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أعقبت أزمة النفط، والتي امتدت على مراحل انطلاقا من ١٩٨٦ إلى ١٩٩١، ثم من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ فى إطار برنامج التعديل الهيكلى مع مؤسسة النقد الدولية كان له انعكاس على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية.

وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية الداخلية سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية و عناصر مكوناتها.

٤-١ تطور مفهوم النقود في الجزائر: تعتبر النقود في عصرنا الحاضر أداة فعالة، ومتغيراً مهماً، تؤثر في شتى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فالمختصون في النقدية يعرفون حقيقتها العملية والمخاطر التي يمكن أن تحدثها إن لم يتم التحكم في التعامل بها.

فالتوسع المستمر لكمية النقود بفعل المزيد من الإصدار سيؤدي حتماً وبالضرورة إلى تغيير ثروات ومكتسبات الأفراد والشعوب، لذلك باتت المشكلة النقدية والمالية تمثل مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين.

ورغم محاولات الإصلاح المتكررة وإلى حين إصدار قانون القرض والنقد سنة ١٩٨٦ كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة استراتيجية، وبالتالي لم يكن لها أي دور في اتخاذ القرار الاقتصادي.

فالنقود في الجزائر لم تكن كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تسمح بحساب القيمة الرأسمالية المحصل عليها من جراء التعبير النقدي لربح البترول.

ثم إن نجاح النظام الاقتصادي أصبح مرهوناً بمدى فعالية ونجاعة السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة، وخاصة الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل التنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد المالية.

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية على نمط التسيير المخطط المركزي، حيث يتم الاعتماد في تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أنه مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة المتداولة.

هذه السياسة أفرزت وضعاً غير مستقر، نتج عنه عدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف مردودها.

والنتيجة أن نمو الكتلة النقدية كان دائما أكبر من نمو الناتج المحلي الخام عبر كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري كما يظهر في الجدول التالي.

جدول رقم (١)

تطور نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام الفترة ١٩٦٤-١٩٨٦

متوسط نمو الناتج المحلي الخام	متوسط نمو الكتلة النقدية %	
٨.٥%	١٧,٠	مرحلة ١٩٧١-١٩٦٠
٢٢.٥%	٢٥,٤	مرحلة ١٩٧٨-١٩٧٢
١٦,٠%	١٩,١	مرحلة ١٩٨٦-١٩٧٩

المصدر:

- CREAD - Monnaie, crédit, et finance en Algérie " 1962 - 1987 " - p 35.

٤-٢ تطور مؤشرات الكتلة النقدية: كان من أهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، وقد كان الهدف المنشود هو تخفيض معدل النمو من ٢١% إلى ١٤% خلال فترة البرنامج.

ومن الجدول رقم ٢ نلاحظ أن التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق، قد سمح بتحقيق الهدف، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ ١٤,٩% خلال الفترة ٩٤-١٩٩٨، لتتخفف هذه النسبة إلى ١٣% سنة ٢٠٠٠. وان سبب هذا التقلص هو اتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تشفوية صارمة، تمثلت في تخفيض عجز

الميزانية وتجميد أجور العمال وتخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة.

ولقد ارتفع حجم الكتلة النقدية M 2 في سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٧١,٨ مليار د ج مقابل ١٦٥٩,٣ في سنة ٢٠٠٠، أي نمو للكتلة النقدية بنسبة ٢٤.٩%، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما: التوسع في الأرصدة النقدية الخارجية (راجع الجدول رقم ٣)، والانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل ٢٠٠١، حيث خصص له حوالي ٧ مليار دولار (حوالي ٥٢٠ مليار د ج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات.

جدول رقم (٢)

تطور الكتلة النقدية الفترة في ١٩٩٣-٢٠٠١

الوحدة: مليار د ج

السنة	النقد MI	نقد ورقية	نقد كتابية	أشياء النقد	الكتلة النقدية M2	معدل نمو %M2	نتاج محلي خام Le PIB	معدل نمو Le %PIB
١٩٩٣	٤٤٦,٩	٢١١,٣	٢٣٥,٦	١٨٠,٥	٦٢٧,٤	٢١,٦	١١٨٩,٧	١٠,٧
١٩٩٤	٤٧٥,٩	٢٢٣,٠	٢٥٢,٩	٢٤٧,٧	٧٢٣,٦	١٥,٣	١٤٨٧,٤	٢٥,٠
١٩٩٥	٥١٩,١	٢٤٩,٨	٢٦٩,٣	٢٨٠,٥	٧٩٩,٦	١٠,٥	٢٠٠٢,٦	٣٤,٦
١٩٩٦	٥٩٥,٢	٢٩٠,٦	٣٠٤,٦	٣٢٤,٤	٩١٩,٦	١٥,٠	٢٥٦٤,٧	٢٨,١
١٩٩٧	٦٧١,٦	٣٣٧,٧	٣٣٣,٩	٤٠٩,٩	١.٠٨١,٥	١٧,٦	٢٧٨٠,٢	٠٨,٤
١٩٩٨	٨١٣,٧	٣٩٠,٨	٤٢٢,٩	٤٧٤,٢	١٢٨٧,٩	١٩,١	٢٨١٠,١	٠١,١
١٩٩٩	٨٨٩,٨	٤٤٠,٣	٤٤٩,٥	٥٧٨,٦	١٤٦٨,٤	١٤,٠	٣٢١٥,٢	١٤,٤
٢٠٠٠	١.٠٤١,٤	٤٨٥,٠	٥٥٦,٤	٦١٧,٩	١٦٥٩,٣	١٣,٠	٤.٧٨,٨	٢٦,٩
٢٠٠١	١٢٣٥,٦	٥٧٧,٣	٦٥٨,٣	٨٣٦,٢	٢.٠٧١,٨	٢٤,٩	٤٢٢٢,١	٠٣,٥

المصدر:

- Rétrospective Statistique .ONS. -1970-1996.Ed.1999
- L'Algérie En Quelque Chiffre .Résultats.1998-1999 .ONS Ed 2001 .N=30
- Évolution Économique ET monétaire En Algérie -Rapport2001- Juillet2002

من هيكل الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول رقم ٣ نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في الودائع للأجل (أشباه النقود) حيث بلغت ٤٠.٣% سنة ٢٠٠١، في حين كانت النسبة ٢٨.٨% سنة ١٩٩٣.

أما النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فعرفت تراجعاً، حيث لم تعد تمثل إلا ٣١,٨% من إجمالي الكتلة النقدية سنة ٢٠٠١، بعدما كانت تمثل ٣٧.٥% سنة ١٩٩٣، في حين عرفت النقود الورقية شبه استقرار خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) لتسجل انخفاضاً طفيفاً سنة ٢٠٠١، إذ لم تعد تمثل سوى ٢٧,٩% من مجموع الكتلة النقدية.

إن النمو المطرد للودائع لأجل (أشباه النقود)، إنما يرجع إلى زيادة ودائع المتعاملين الماليين من المؤسسات العمومية و الأسر، نتيجة سيادة معدلات فائدة بقيم موجبة، واستقرار الأسعار لانخفاض معدلات التضخم، مما سمح للأفراد والهيئات بالتخلي عن النقود السائلة (نقود ورقية ونقود كتابية).

ولم تتجاوز أشباه النقود متوسط نسبة ١٥% خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٩٢، في حين بلغت في سنة ٢٠٠١ نسبة ٤٠.٣%، وتفسير ذلك لا يتعلق بنجاعة الجهاز المصرفي أو تغير في السلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات، بقدر ما كان يتعلق ذلك بإجراءات برنامج التعديل الهيكلي، كالتحكم في نمو الكتلة النقدية، وتراجع معدل التضخم، واستقرار سعر صرف الدينار، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات فوائد حقيقية موجبة ومن ثم تشجيع عملية الادخار.

جدول رقم (٣)

هيكل الكتلة النقدية (%) الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١

التعيين	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نقود ورقية	٣٣,٧	٣٠,٨	٣١,٢	٣١,٦	٣١,٢	٣٠,٣	٣٠,٠	٢٩,٣	٢٧,٩
نقود كتابية	٣٧,٥	٣٥,٠	٣٣,٧	٣١,١	٣٠,٩	٣٢,٨	٣٠,٥	٣٣,٥	٣١,٨
أشباه النقود	٢٨,٨	٣٤,٢	٣٥,١	٣٥,٣	٣٧,٩	٣٦,٩	٣٩,٥	٣٧,٢	٤٠,٣
الكتلة النقدية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٣-٤ عناصر مكونات الكتلة النقدية: عرفت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة تصاعدا مطردا، فقد بلغت الأرصدة النقدية الصافية ٢٦,٣ مليار دج سنة ١٩٩٥ لتتضاعف خمس مرات فتبلغ ١٣٣,٩ مليار دج في سنة ١٩٩٦ الجدول رقم ٤.

واستمرت التغطية بالذهب و العملات الصعبة في ارتفاع مطرد، لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ البرنامج ٣٥٠,٣ مليار دج في ١٩٩٧. ثم انخفضت إلى ١٦٩,٦ مليار دج سنة ١٩٩٩ بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال ١٩٩٨-١٩٩٩، وقد وصفت هذه الحالة بالصدمة (le choc). وقد بلغت الأرصدة النقدية الصافية ١٣١٠,٧ مليار دج سنة ٢٠٠١، مقابل ٧٧٥,٩ مليار دج سنة ٢٠٠٠ أي بزيادة ٦٨,٩%، ويرجع الأمر في ذلك إلى التحسن في احتياطات الصرف والذهب.

إن تغير عناصر مكونات الكتلة النقدية كان دائما مرتبطا بمدى نشاط الخزينة ونشاط المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن الدولار هو العملة ذات القرار الاقتصادي.

جدول رقم (٤)

تطور عناصر مكونات الكتلة النقدية خلال المدة ١٩٩٣-٢٠٠١

الوحدة : مليار دج

السنة	أرصدة نقدية صافية	ديون داخلية	ديون على الدولة	ديون للاقتصاد	عمليات أخرى صافية
١٩٩٣	١٩,٦	٧٤٨,١	٥٢٧,٨	٢٢٠,٣	-١٤٠,٣
١٩٩٤	٦٠,٤	٧٧٤,٣	٤٦٨,٥	٣٠٥,٨	-١١١,١
١٩٩٥	٢٦,٣	٩٦٧,١	٤٠١,٥	٥٦٥,٦	-١٩٣,٨
١٩٩٦	١٣٣,٩	١٠٥٤,٣	٢٨٢,٢	٧٧٢,١	-٢٦٨,٦
١٩٩٧	٣٥٠,٣	١١٦٤,٩	٤٢٣,٦	٧٤١,٣	-٤٣٣,٧
١٩٩٨	٢٨٠,٧	١٢٧٣,٤	٥٤٢,٣	٧٣١,١	-٢٦٦,٢
١٩٩٩	١٦٩,٦	١٥٩٣,٨	٦٥٨,٧	٩٣٥,١	-٢٩٥,٠
٢٠٠٠	٧٧٥,٩	١٢٨٢,٩	٥٠٦,٦	٧٧٦,٢	-٣٩٩,٥
٢٠٠١	١٣١٠,٧	١٢٣٤,١	٣٩٤,٧	٨٣٩,٣	-٤٧٣,٠

المصدر:

- Rétrospective Statistique .ONS. -1970-1996.Ed .1999 .
- L Algérie En Quelque Chiffre .Résultats.1998-1999 .ONS Ed 2001 .N=30.
- Évolution Économique ET monétaire En Algérie -Rapport2001- Juillet2002.

٤-٤ هيكل القروض الداخلية : من الجدول أسفله يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

جدول رقم (٥)

هيكل الديون الداخلية (%) الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١

البيان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
ديون على الدولة	٧٠,٠	٦٠,٠	٤١,٥	٢٦,٨	٣٦,٤	٤٢,٦	٤١,٣	٣٩,٥	٣٢,٠
ديون للاقتصاد	٣٠,٠	٤٠,٠	٥٨,٥	٧٣,٨	٦٣,٦	٥٧,٤	٥٨,٧	٦٠,٥	٦٨,٠
ديون داخلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

صاحب مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي انخفاض معتبر في حجم الديون على الدولة (قروض قصيرة الأجل)، فقد بلغت ٣٢% في سنة ٢٠٠١، بعدما كانت تمثل ٧٠% سنة ١٩٩٣، وإن مرد ذلك يعود إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية. أما القروض المتوسطة والطويلة أي قروض الاقتصاد فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى ٦٨% سنة ٢٠٠١ من إجمالي الديون الداخلية، وقد كانت لا تتجاوز نسبة ٣٠% في ١٩٩٣، ويرجع سبب ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون منذ سنة ١٩٩٤ باتجاه الجهاز المصرفي وخاصة ديون البنك المركزي.

٥: معدلات الفائدة:

إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية، وهي تمويل الاقتصاد وجمع الادخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث إنها تكلفة حقيقية لرأس المال، وبالتالي فهي تلعب دوراً هاماً في إيجاد التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال. وعليه فإن تخلي النظام

المصرفى عن أهم مهامه بحيث أصبحت البنوك مجرد شبائيك تنفذ توجيهات المخطط، وأصبح كل من تقييم المخاطر وتخصيص القروض وفقاً لمعايير تجارية يشكلان هدفين ثانويين بالنسبة للبنوك.

٥-١ تطور معدل الفائدة: إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة، وتطبيق معدلات فائدة تفاضلية، حيث تميز بين القطاعات الاقتصادية وبين فترات سداد القرض، إضافة إلى التسيير الإدارى المركزى لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار، وبغرض الخروج من هذه الوضعية وفى إطار عملية الإصلاحات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجى لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية فى مايو ١٩٨٩، متبعة فى ذلك نموذج "ماكينون" المطبق على بعض الدول ومنها "الشيلي". ومن ثم فإن الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات.
 - إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها تجاه استعمال القروض، بالقيام بالاستثمار الأكثر كفاءة.
 - تطبيق سعر فائدة حقيقى موجب من شأنه أن يعطى عوائد حقيقية موجبة.
- وللمحافظة على سيادة معدل فائدة موجب كان على البنك المركزى أن يتدخل لتصحيح الوضع من خلال أحد أدوات السياسات النقدية الممثلة فى معدل إعادة الخصم، حيث يلجأ إلى رفع هذا المعدل مما يؤثر على أداء البنوك التجارية، التى تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية.

وجدير بالذكر أنه قبل قانون القرض والنقد، لم يمارس البنك الجزائري أى نشاط ملموس فى مجال الرقابة على المصارف، ولم تكن وظيفته فى إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة.

فمعدل إعادة الخصم الممارسة من طرف البنك الجزائرى يشكل أداة تحليلية مهمة من حيث إنها معيار حقيقى لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، وفى هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم كما يلى:

- ثبات المعدل من ١٩٦٤ - ١٩٧١ عند مستوى ٣,٧٥%.
- انخفاض المعدل بنقطة واحدة من ١٩٧٢-١٩٨٦ ليبلغ ٢,٧٥% وهى فترة تطبيق مخططات التنمية.
- ارتفاع المعدل إلى نسبة ٥% من ١٩٨٦ - ١٩٨٩، ليبلغ ٦% فى سنة ١٩٩٠.
- ارتفاع المعدل إلى ١١,٥% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، ليصل إلى ١٥% كحد أقصى سنة ١٩٩٤.
- انخفاض المعدل بنقطة فى نهاية ١٩٩٥ ليصبح ١٤%، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل ٩,٥% فى سنة ١٩٩٨ وهى فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلى مع صندوق النقد الدولى.
- استمرار انخفاض معدل إعادة الخصم إلى ٦% سنة ٢٠٠١ انظر الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

تطور معدل سعر الفائدة و معدل التضخم الفترة (١٩٩٠-٢٠٠١)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩١ - ١٩٩٣	١٩٩٠	البيان
٦,٠	٦,٠	٨,٥	٩,٥	١١,٠	١٣,٠	١٤,٠	١٥,٠	١١,٥	٦,٠	معدل إعادة الخصم % (نهاية السنة)
٨,٥	٨,٥	٩,٣	١٠,٢	١٤,٢	١٦,٣	١٧,٦	١٨,٥	١٢,٨	٨,٠	معدل الفائدة الموجه % (متوسط)
٤,٢	٠,٣	٢,٦	٥,٠	٥,٧	١٨,٧	٢٩,٨	٢٩,٠	٢٥,٩	١٧,٩	معدل التضخم % ()
٤,٣	٨,٢	٦,٧	٥,٢	٨,٥	-٢,٤	-١٢,٢	-١٠,٥	-١٣,١	-٩,٩	*معدل الفائدة الحقيقي % (متوسط)

*معدل الفائدة الحقيقي معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

المصدر:

Statistiques Financieres Internationales -FMI-Juin 2001- Banque D Algérie -Rap2001-

www.lfrance.com/Finances.Alg www.ons.dz

أما فيما يخص معدل الفائدة الموجه (Taux D'intérêt directeur)، وهو السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض، فمن الجدول أعلاه يمكن استنتاج النقاط التالية:

من الجدول نلاحظ أن متوسط معدلات الفائدة الاسمية ارتفعت بوتيرة عالية، حيث انتقلت من ٨% سنة ١٩٩٠ إلى ١٨,٥% كحد أقصى سنة ١٩٩٤، مدشنة بذلك بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، والتميز بسياسة تقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي ومالي.

كما انخفض متوسط معدل الفائدة تدريجيا إلى أن وصل لنحو ١٠% سنة ١٩٩٨، وهي سنة نهاية فترة البرنامج، ثم استمر الانخفاض ليستقر عند ٨,٥% خلال السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

أما معدلات الفائدة الحقيقية، فقد كانت قيمًا سالبة حتى سنة ١٩٩٧، وتفسير ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية - كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

٢-٥ التضخم: التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل هي مؤسسية و هيكلية كما يقول الاقتصادي الجزائري الأستاذ "حسين بن يسعد".

من الجدول نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل ٢٩,٨% كأقصى حد له سنة ١٩٩٥، ثم انخفض بشكل مفاجئ في السنة التالية ليبلغ نسبة ١٨,٧%، وعرف تراجع قياسي بلغ ٥,٧% سنة ١٩٩٧، ليصل إلى ٢,٦% سنة ١٩٩٩، ثم ٠,٣٤% عام ٢٠٠٠ كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

أما أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر، فيمكن إرجاعه إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحريير الأسعار وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.

إن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم إلى ٤,٢% سنة ٢٠٠١، إنما يرجع إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (٢٤,٩%)، بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي.

٦- أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي:

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، فتمودج التنمية القائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على أموال مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

٦-١ تطور الديون الخارجية: يمكن تقسيم مراحل تطور المديونية الخارجية على النحو التالي:

أ - المرحلة الأولى: من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥: فقد بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرابعي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٧) حوالي ١٢ مليار لترتفع بعد ذلك إلى ٢٠ مليار في سنة ١٩٨٥، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل أي خطر أو حرج، حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة.

ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي ١٩٧٠-١٩٨٥ وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين ١٩٨٠-١٩٨٥.

ب - المرحلة الثانية: من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩: تميزت هذه المرحلة بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، وتميزت بالارتفاع المستمر للديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل، كما يوضح الجدول.

جدول رقم (٧)

تطور الديون الخارجية المتوسطة والطويلة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨

الوحدة: مليار دولار

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
ديون متوسطة وطويلة الأجل	١٠,٦	١٣,٠	١٥,٩	١٥,٧

المصدر: البنك المركزي الجزائري، نشرة ١٩٩٠

ولكن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفا الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهيار مداخيل الصادرات سنة ١٩٨٦، حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن ٢٨ دولار للبرميل سنة ١٩٨٥ انخفض السعر إلى ١٧ دولار في سنة ١٩٨٦ بعيدا كل البعد عن أسعار ١٩٨٢ التي بلغت آنذاك ٣٢ دولار للبرميل. وبالموازاة مع ذلك قدرت مداخيل الصادرات من المحروقات في سنة ١٩٨٦ مبلغ قيمته ٨ مليار دولار مقابل ١٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ مسجلة في سنة واحدة خسارة صافية قدرت بقيمة ٥ مليار دولار، أي انخفاض بنسبة ٣٨%.

ج - المرحلة الثالثة: ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١: تميزت هذه المرحلة بالنقلب المستمر في أسعار البترول في السوق العالمية للنفط، وانخفاض مستويات الطلب عليه، وتميزت كذلك بتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه ومخطط إلى اقتصاد السوق، وظهور التكتلات الاقتصادية وسعى الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يستوجب ذلك من إصلاحات جمركية وضريبية ومصرفية، وكذلك انتهاء آجال تسديد ألساط الديون الأجنبية في إطار برنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع

صندوق النقد الدولي والذي يغطي الفترة من أبريل ١٩٩٥ إلى أبريل ١٩٩٨ التي كانت ترمى إلى استعادة النمو الاقتصادى وتعميق الإصلاح الهيكلى.

ورغم الإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر في المرحلة الانتقالية فقد بقيت المديونية الخارجية في ارتفاع مستمر إذ بلغت حوالى ٢٨ مليار دولار سنة ١٩٩١، مسجلة زيادة ١٢,٣ مليار عن حجم الديون في سنة ١٩٨٥.

وبسبب اضطراب السوق العالمى للنفط لجأت السلطات الجزائرية، إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية، ولمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات، إلا أن الاتفاقية الأولى (Stand by) بتاريخ فبراير ١٩٨٩ والاتفاقية الثانية التي وقعت يوم ٣ يونيو ١٩٩١، لم تكن كافية بإعادة الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية، نظرا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي كانت سائدة آنذاك (خسائر باهظة نتيجة حرق وتخريب المؤسسات العمومية والخاصة)، حيث بقيت القروض الخارجية عند مستوى ٢٨ مليار - كما هو موضح فى الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة ١٩٩١-٢٠٠١

الوحدة : مليار دولار

البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٢٦.٦٤	٢٥.٨٩	٢٥.٠٢	٢٨.٨٥	٣١.٢٢	٣٣.٢٣	٣١.٠٦	٣٠.٢٦	٢٨.١٤	٢٥.٠٩	٢٢.٣١
قروض قصيرة الأجل	١.٢٤	٠.٧٩	٠.٧٠	٠.٦٤	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.١٦	٠.٢١	٠.١٨	٠.١٨	٠.٢٦
مجموع القروض الخارجية	٢٧.٨٨	٢٦.٦٨	٢٥.٧٢	٢٩.٤٩	٣١.٥٨	٣٣.٦٥	٣١.٢٢	٣٠.٤٧	٢٨.٣٢	٢٥.٢٧	٢٢.٥٧

المصدر:

ويوضح الجدول (٨) أن متوسط حجم الديون الخارجية قدر بحوالي ٣٠ مليار دولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالى ٥٠% من الديون الخارجية، بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من "نادي باريس ولندن" كما تنص الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

وبعد الانتهاء من برنامج الاتفاق تقلصت الديون الخارجية إلى ٢٢,٥٧ مليار دولار سنة ٢٠٠١ مسجلة تراجعاً قياساً بقيمة ٧,٩ مليار دولار عن سنة ١٩٩٨، حيث قدرت الديون الخارجية ٣٠,٤٧ مليار دولار، ويعزى هذا التراجع في حجم المديونية إلى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات.

وقد عرفت سنة ٢٠٠١ استمرار تحسن مؤشرات التوازنات النقدية الخارجية، رغم انخفاض أسعار النفط ٢٤,٨ دولار للبرميل مقابل ٢٨,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، ورغم ذلك قدرت قيمة مداخل صادرات المحروقات ١٨,٥ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٠، ممثلة بذلك ٩٧,٢% من إجمالي مداخل الصادرات من السلع والخدمات، ومنه فقد سجلت إيرادات النفط انخفاضا بالمقارنة بسنة ٢٠٠٠ حيث بلغت ٢١,١ مليار دولار، وهي أحسن من مداخل ١٩٩٩ التي قدرت ١١,٩ مليار دولار، كما سجل الميزان التجاري فائضاً للسنة الثانية على التوالي ٩,٦ مليار دولار ٢٠٠١ مقابل ١٢,٣ مليار دولار ٢٠٠٠، وكان فائض الميزان التجاري لا يتجاوز ٣,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٩.

أما الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل فقد تقلصت إلى مستوى ٢٢,٣١ مليار دولار سنة ٢٠٠١، بعدما بلغت مداها الأقصى ٣٣,٢٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦، في حين لم تتجاوز الديون قصيرة الأجل في ٢٠٠١ نسبة ١% من إجمالي الديون الخارجية أي ٢٦٠ مليون دولار.

وعليه فإن النتائج المسجلة في مجال تسديد الديون الخارجية تحسنت بفضل استقرار العلاقة بين الديون والصادرات. وتبقى حصة الدولار الأمريكي تمثل أكبر حجم من الديون الخارجية إذ وصلت لنحو ٤٢%.

٦-٢ خدمات الدين الخارجي: من الجدول أدناه يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

جدول رقم (٩)

تطور خدمات الدين الخارجي للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠

الوحدة : مليار دولار

البيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
المبلغ الأساسي	٧,٢٢	٧,٠٠	٧,١٥	٣,١٣	٢,٤٧	٢,٠٢	٢,٣٥	٣,٢٠	٣,٤٠	٢,٨٢	٢,٩٩
القوالب	٢,٢٩	٢,٢٧	١,٩٠	١,٣٩	١,٧٧	٢,٢٦	٢,١١	١,٩٨	١,٧٢	١,٦٨	١,٤٧
مجموع خدمات الدين الخارجي	٩,٥١	٩,٢٧	٩,٠٥	٤,٥٢	٤,٢٤	٤,٢٨	٤,٤٦	٥,١٨	٥,١٢	٤,٥٠	٤,٤٦
مدخلات الصادرات	١٢,٨٧	١٢,١٢	١١,٠١	٩,٦٠	١٠,٩٣	١٣,٨٥	١٤,٧٢	١٠,٨٠	١٣,١٠	٢١,٦	١٩,١
* خدمات الدين / قيمة صادرات %	٧٣,٩	٧٦,٥	٨٢,٢	٤٧,١	٣٨,٨	٣٠,٩	٣٠,٣	٤٨,٠	٣٩,١	٢٠,٨	٢٣,٤

* نسبة خدمات الدين بعد تأجيل السداد في إطار إعادة الجدولة خلال الفترة (١٩٩٨-٩٤).

المصدر:

-MediaBank, N 58 , Bank Of Algéria Février/Mars 2002 .

لو تطرقنا إلى خدمة المديونية (العلاقة بين التسديدات وعائدات التصدير) خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ لوجدنا أن نسبة خدمة الديون إلى إيرادات

الصادرات من السلع و الخدمات تعبر عن الثقل المفرط لخدمة المديونية، والتي اتسمت بالتزايد الثابت حتى سنة ١٩٩٣، أين وصلت إلى نسبة ٨٢.٢%، وأن عملية إعادة الجدولة مع كل من نادى باريس ولندن في إطار برنامج الإطار قد سمحت بالتقليل من خدمة المديونية في سنوات ١٩٩٤-١٩٩٨، حيث انخفضت في نهاية الفترة إلى ٥,٢ مليار دولار أي بنسبة ٤٨%، رغم الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات سنة ١٩٩٨.

وبلغت نسبة خدمات الدين سنة ٢٠٠١ ما قيمته ٢٣,٤، مقابل ٢٠,٨% سنة ٢٠٠٠ وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات التصدير، وبعد النسب المرتفعة التي سجلت عام ١٩٩٨ (٤٨%) وعام ١٩٩٩ (٣٩%)، فإن الحصة المسجلة في سنة ٢٠٠١ انخفضت إلى أقل من الحد المقبول عالميا والمقدر ب ٣٠%.

٦-٣ تطور احتياطي الصرف: عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة ابتداء من النصف الثاني من سنوات ١٩٩٠، فتعديل ميزان المدفوعات، وتحسن وضعية المالية العامة، واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية، سمح للجزائر برفع حجم احتياطيه من الصرف الأجنبي، والجدول التالي يعكس ذلك.

جدول رقم (١٠)

تطور احتياطيات الجزائر من الصرف الأجنبي الفترة ١٩٩٣-٢٠٠١

الوحدة مليار دولار \$

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
احتياطي الصرف	٢,٥	١,١	٢,٣	٤,٥	٨,٣	٧,٠	٤,٧	١٢,٥	١٨,٢

المصدر: البنك الجزائري، تقرير ٢٠٠٢

ارتفع احتياطي الصرف بالدولار في سنة ٢٠٠١ الى ١٨,٢ مليار (ما قيمته ٢٧ شهرا من الاستيراد) كأقصى حد له، وقد كان لا يتجاوز ١,١ مليار دولار في ١٩٩٤، سنة بداية تطبيق البرنامج، ليستمر في الارتفاع الى ٨,٣ مليار دولار ١٩٩٧.

أما في فترة حالة الصدمة ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد تراجع احتياطي الصرف، خاصة في ١٩٩٩ (٤,٧ مليار دولار) وهي خسارة صافية بمقدار ٢,٣ مليار دولار عن سنة ١٩٩٨، حيث بلغ احتياطي الصرف ٧ مليار دولار.

٧- سعر الصرف (٣):

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن. وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري أو بالنظرة الشمولية فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية، فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقة الدالية بين متغيرات معدلات الفائدة الداخلية والخارجية، وحالة الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج... إلخ.

٧-١ المرحلة الأولى: نظام سعر الصرف الثابت من ١٩٦٤-١٩٨٧: منذ إصدار العملة

الوطنية سنة ١٩٦٤، سير سعر صرف الدينار إداريا، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشرين، ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد، والذي يقضى بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية.

وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة، كما كان من المفروض أن تكون، بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا

انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا و الثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء) - انظر في هذا الشأن الجدول رقم ١١-.

جدول رقم (١١)

تطور سعر صرف دج/\$ بين السوق الرسمية و السوق الموازية

الوحدة: دج

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩١	
٧٧,٣	٧٥,٣	٦٦,٦	٥٧,٦	٥٤,٧	٣٦,٠	١٧,٧	السوق الرسمية (متوسط مرجح)
٩٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	٨٥	٥٥	٣٢	السوق الموازية (متوسط)
١٢,٧	٢٤,٧	٣٣,٤	٣٢,٤	٣٠,٣	١٩,٠	١٤,٣	الفرق

المصدر: البنك الجزائري، نشرية ٢٠٠٢ .

٢-٧ المرحلة الثانية: التسيير الديناميكي لسعر صرف ابتداء من مارس ١٩٨٧: نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة ١٩٨٦، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشرين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن

الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجى. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقاً للطرق الآتية ذكرها:

أ - الانزلاق التدريجى: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجى ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعاً ما، امتدت من نهاية سنة ١٩٨٧ إلى غاية سبتمبر ١٩٩٢، حيث انتقل معدل صرف دينار من ٤,٩ دينار للدولار الواحد في نهاية ١٩٨٧ إلى ١٧,٧ دينار/دولار واحد في نهاية مارس ١٩٩١.

ب- التخفيض الصريح: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض فى نهاية سبتمبر ١٩٩١ قراراً بتخفيض الدينار بنسبة ٢٢% بالنسبة للدولار، ليصل إلى ٢٢,٥ ديناراً للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة ١٩٩٤، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة ١٠%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذى اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ ١٠ مايو ١٩٩٤ بنسبة ٤٠,١٧% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ٣٦ ديناراً للدولار.

وقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار، مفادها بأن يسمح مجلس النقد والقرض للدينار بالانزلاق ليصل إلى ٤٠ ديناراً للدولار الواحد، وتم الاعتماد على هذه الطريقة فى بداية الثلث الأخير لسنة ١٩٩٤ إلى أواخر سنة ١٩٩٥، وتمثل هذه العملية وتطبيقها مرحلة انتقالية وتجريبية، إذ تعتبر تمريناً للبنوك والبنك المركزى، ومهلة لإعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف.

وقدر متوسط سعر الصرف في سنة ٢٠٠١ بـ: ٧٧,٣ دج/\$، مقابل ٧٥,٣ دج/\$ في سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة نسبتها ٧,٥% .

جدول رقم (١٢)

تطور سعر صرف الدينار / الدولار للفترة ١٩٩٣-٢٠٠١

الوحدة : دج

البيان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
س ص دج/\$ (متوسط مرجح)	٢٢,٥	٣٦,٠	٤٧,٦	٥٤,٧	٥٧,٦	٥٨,٨	٦٦,٦	٧٥,٣	٧٧,٣
معدل التغير %	-	٦٠	٣٢,٢	١٤,٩	٥,٣	٢,١	١٣,٣	١٣,١	٢,٧

المصدر:

Évolution Economique ET Monétaire EN Algérie Bank D' Algérie Juillet 2002

من الجدول العام رقم ١٢، يمكن أن نستنتج أهم مؤشرات التوازن النقدي، ومن ثم توازن الاقتصاد الكلي الذي تحقق في ظل الإصلاحات الاقتصادية:

- إعادة تنشيط و تفعيل السياسة النقدية باستقلال البنك الجزائري عن الخزينة العامة.
- التحكم في الكتلة النقدية M2.
- تراجع معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن، وانخفاض معدل الفائدة (معدل الخصم) إلى مستوى سعر فائدة حقيقي موجب.
- = ارتفاع احتياطي سعر الصرف، وتقلص الديون الخارجية ومن ثم تراجع نسبة خدمات الدين، وبالتالي تحسن سعر صرف الدينار.

جدول عام رقم (١٢)

تطور أهم مؤشرات التوازن النقدي (٢٠) للفترة ١٩٩٣-٢٠٠١

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	مليار
٢,١	٢,٤	٣,٢	٤,٥	١,١	٤	٣,٩	-٠,٩	-٢,٢	نمو % الاقتصادي
٢٠٧١,٨	١٦٥٩,٢	١٤٦٨,٤	١٢٨٧,٩	١٠٨١,٥	٩١٩,٦	٧٩٩,٦	٧٢٣,٦	٦٢٧,٤	كتلة نقدية M2 دج
٤٢٢٢,١	٤٠٧٨,٨	٣١١٥,٢	٢٨١٠,١	٢٧٨٠,٢	٢٥٦٤,٧	٢٠٠٢,٦	١٤٨٧,٤	١١٨٩,٧	نتائج محلي خام دج
٦,٠	٦,٠	٨,٥	٩,٥	١١,٠	١٣,٠	١٤,٠	١٥,٠	١١,٥	معدل اعادة الخصم %
٤,٢	٠,٣	٢,٦	٥,٠	٥,٧	١٨,٧	٢٩,٨	٢٩,٠	٢٥,٩	معدل تضخم %
١٩,١	٢١,٦	١٣,١	١٠,١	١٣,٨	١٣,٢	١٠,٢	٨,٩	—	صادرات \$(FOB)
٩,٥	٩,٣	٨,٩	٨,٦	٨,١	٩,١	١٠,٤	٩,٢	—	واردات \$(FOB)
٢٤,٩	٢٨,٥	١٧,٩	١٢,٩	١٩,٥	٢١,٧	١٧,٦	١٦,٣	—	س، البترول \$/باريل
٢٢,٦	٢٥,٣	٢٨,٣	٣٠,٥	٣١,٢	٣٣,٧	٣١,٦	٢٩,٥	٢٥,٧	د خارجية \$
٢٢,٢	١٩,٨	٣٩,١	٤٧,٥	٣٠,٣	٣٠,٩	٣٨,٨	٤٧,١	٨٢,٢	نسبة خدمة الدين \$
١٨,٢	١٢,٥	٤,٧	٧	٨,٣	٤,٥	٢,٣	١,١	٢,٢	انصراف \$
٧٧,٣	٧٥,٣	٦٦,٦	٥٨,٨	٥٧,٦	٥٤,٧	٤٧,٦	٣٦	٢٢,٥	س، صرف \$- دج

خلاصة:

إن التحكم في التوسع النقدي، و التراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة، هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي. وإن انكماش المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين، وارتفاع احتياطي الصرف والاستقرار في سعر الصرف، هي مؤشرات دالة على مدى صلابة الموقف المالي الخارجي ومدى قابلية استمرار تعديل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

إلا أن هذه النتائج (الإيجابية) التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية، لا يمكن أن تخفى بعض الحقائق والظواهر :

نرى أن هذه التوازنات هشة والمؤشرات مضللة، فالكثير من النتائج المحققة كان بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي.

وعليه نقترح تنويع إيرادات الصادرات - خارج المحروقات - و لن يتأتى ذلك إلا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي، وترشيد نفقات الدولة، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث وفعال يساهم في تمويل نمو الاستثمار المنتج - بدل تمويل الواردات - والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلى من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلى، أما ما تعلق بجانب العرض الكلى فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل، حيث ضعف الأداء الاقتصادي

لمختلف القطاعات - ما عدا قطاع المحروقات و قطاع الخدمات - الشيء الذي انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي.

المراجع:

١. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩١، ص ٦٧-٧٢.
٢. مشروع تقرير، مقدم من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الدورة السادسة عشرة، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ١٥ وما بعدها.
٣. كريم جودي، السياسات النقدية للدول العربية، مؤسسة اكسبريس للطباعة، الإمارات المتحدة، ١٩٩٦، ص ٣٠-٣١٥.
٤. قانون رقم ٨٦-١٢ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦، المتعلق بنظام البنوك والقروض.
٥. قانون رقم ٨٨-٠١ الصادر في ١٢ يناير ١٩٨٨، المعدل والمتمم للقانون ٨٦-١٢.
٦. قانون القرض ١٠-١٩٩٠ الصادر في ١٤ أبريل ١٩٩٠.
7. Hocine Benissad - Restructuration Et reforme économique -1973-1993 OPU, Algér - p. 104,105.
٨. محفوظ لعشيب، سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦.
9. Hocine Benissad - L'ajustement structural - OPU, Aléer - 1999 - p. 59-64.
10. Karim Nashashibi, F M I, Algérie, Stabilisation Et Transition a L'Économie de Marche, Washington 1998, P12-P16.
11. CREAD - Monnaie, crédit, et finance en Algérie " 1962 - 1987 " - Étude coordonnée par le professeur Ahmed Henni - 1987 - p 35.
١٢. اعتمدت في إعداد جدول (٢) على مجموعة مختلفة من المصادر.
13. Ammour Benhalima - Monnaie et regulation monétaire, référence à l'Algérie - Edition Dahleb, Algér - 1997 - p 75.
١٤. رونالد ماكينون، احكام السيطرة المالية عند التحول الى اقتصاديات السوق ن ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٣-٦٩.
15. Mourad Goumiri - L'offre de monnaie en Algérie - en âge édition - Alger -- 1993-P81-96.
16. H. Benissad - Économie du développement de l'Algérie - 2ème édition - OPU Algér, economica, Paris - 1982 - pp. 260--263.

17. -MediaBank, N 58 , Bank Of Algéria Février/Mars 2002
18. Évolution Économique ET Monétaire EN Algérie Bank D' Algérie Juillet 2002,P77
١٩. احصاءات خاصة بالبنك الدولي، جدول الديون ١٩٩١-١٩٩٣. احصاءات البنك الجزائري.
٢٠. إن الغرض من وضع الجدول (١٢) الجامع العام هو لتسهيل إجراء المقارنة بين كل مؤشرات التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية ، و قد اعتمدت في ذلك على المصادر التالية:
21. Rétrospective Statistique .ONS. -1970-1996.Ed .1999.P17-P333-
22. L' Algérie En Quelque Chiffre .Résultats.1998-1999 .ONS Ed 2001 .N=30.P16-
Évolution Économique ET monetaire En Algérie -Rapport2001- Juillet2002